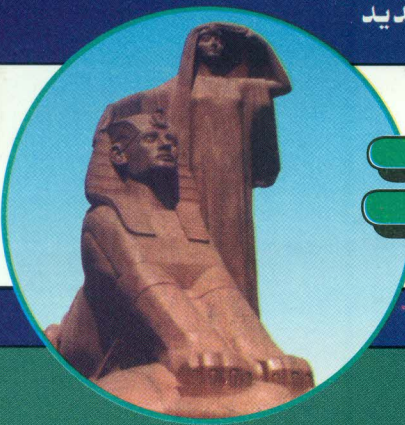




النداء الجديد

حرية - عدالة - عقلانية

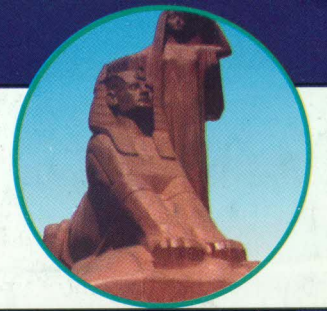
العدد التاسع والاربعون - مايو ١٩٩٨

د. سعيد النجار:
الليبرالية
ستحقق
العدالة
الاجتماعية

حضور متميز
لجيل
السبعينات

الديمقراطية
بين ارهاق
بيروقراطية
وجمود
تشريعي





أزمة جيل... أم جيل الأزمة؟

وشرعنا فى التعامل معها بتشريع جديد اعتقاداً فى أن أى مشكلة تواجهنا تسهل معالجتها تشريعياً!!

وبسبب عدم صحة هذا الاعتقاد، لم يكن مفاجئاً أن تتفاقم أعمال البلطجة المدرسية جماعية وفردية خلال الأسابيع الأخيرة، رغم إصدار هذا القانون، لتعكس جانباً من التحول فى السلوك الاجتماعى.

ويرتبط جانب مهم من هذا التحول، فيما يتعلق بأبناء الأغنياء الجدد، بما يمكن أن نسميه "قانون" البقاء للأقوى الذى اعتمدت عليه فئات من هؤلاء الأغنياء فى تكوين ثروتهم. وهو نفسه "القانون" الموجه لقدر لا يستهان به من أعمال البلطجة التى ازدادت فى المجتمع اعتباراً من الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥، وصارت تشكل تهديداً لن يقل عن خطر الإرهاب الدينى إذا لم تجد معالجة أوسع نطاقاً من الحل التشريعى.

غير أن مشكلات الجيل الجديد تظل أكبر من ذلك. وما نعرفه عنها حتى الآن هو أقل القليل. وربما يكون هناك ما هو أخطر من أدمان المخدرات، التى لم نكتشف إلا فى فترة قريبة مدى انتشارها فى أوساط طلاب جامعية، ومن مظاهر انحلال أخلاقى لم تكن ظاهرة "عبادة الشيطان" التى كشفتها "روزاليوسف" فى مطلع العام الماضى إلا قشرة من قشورها.

ورغم أن هذه الاختلالات صارت واضحة للعيان، لم يتوافر بعد اهتمام جاد بالبحث فى مواردها، وفى مابعداها. ولم يتصد أحد مثلاً للإجابة على السؤال: هل كان نزاع السياسة من الجامعات مصدراً من مصادر هذه الاختلالات؟ فهناك ما يدل على أن الإلتجاء إلى أساليب غير سياسية فى مواجهة التطرف الدينى أدى إلى تشجيع أنشطة ترفيفية انطوى بعضها على تجاوز عن بعض ضوابط السلوك الاجتماعى. وسمعنا اتهامات، فى هذا المجال، موجهة ضد بعض تنظيمات الشباب التى جرى الاعتماد عليها فى مواجهة التطرف الدينى، بدلاً عن العمل السياسى الجاد.

وبغض النظر عن مدى صحة مثل هذه الاتهامات، فالحاصل أن الجيل الجديد، وخصوصاً فى الجامعات، يواجه مأزقاً يتعلق بنظام القيم على نحو أكثر حدة من الأجيال السابقة. فقد أدت مواجهة التطرف الدينى، بعيداً عن الأساليب السياسية الأكثر فعالية، إلى بعض التجاوز عن ضوابط السلوك الاجتماعى، وبالتالي عن القيم والمعايير التى تحدد هذه الضوابط. فكان أن اهتز بعض القيم، وتنامى أحساس فى بعض الأوساط بعدم إلزامها.

ويتوأكّد ذلك مع ازدياد القبول لمنطق الحصول على المال بغض النظر عن الوسائل، الأمر الذى حسم الحيرة التى بدأت منذ السبعينات لمصلحة قيمة الربح على حساب قيمة العمل. وليست هذه بالقطع هى كل جوانب الصورة. غير أنها تكفى لتوضيح أننا ازاء جيل يواجه تراكمات أزمات على مدى عقود، ولكن بمعدلات أكثر حدة من أجيال سبقتة ونالت خطأً من هذه الأزمات، فضلاً عن مشكلات مستجدة لا يقل بعضها خطراً إن لم يزد.

ومع ذلك، لا يجد هذا الجيل الاهتمام الكافى، الأمر الذى ربما يجعله أكثر شعوراً بالاغتراب الذى تفاوتت احساس ثلاثة أجيال سابقة بوطاته. انه ذلك الشعور المؤلم بأن لا مكان لك ولا دور.. بأنك "غير ضرورى" إذا استعرنّا تعبير الأدبية الفرنسية فيفيان فورستر ضمن وصفها البديع لانعكاسات تحول البطالة فى الغرب إلى أزمة هيكلية.

غير أن هذا الوصف، الذى يتعلق هناك بحالة اقتصادية محددة، لا يكفي للتعبير عن الحالة هنا.. بالنسبة إلى الجيل الجديد عندما.. إن الشعور بالأقصاء والتهميش والاهمال هو فقد أحد مكونات جيل الأزمة الذى يشب الآن، وهو، ربما، المكون الذى نستطيع البدء بمعالجته، وبأقصى سرعة قبل أن نفيق ذات يوم على ما نندم عليه بعد فوات أوان الندم.

■ لاحتياج أزمة الجيل الجديد، الذى يشب عن الطوق فى مصر الآن، إلى دليل على وجودها، فما أكثر مظاهرها التى تصدمنا كل يوم. وهى لا تقتصر على أنماط العنف الجديد، التى تطغى على غيرها من مظاهر الأزمة، وتضفى عليها طابعا أكثر حدة وتعقيداً مقارنة بأزمات ثلاثة أجيال سابقة منذ عقد السبعينات.

يعانى الجيل الجديد تراكمات لتلك الأزمات كلها، ومستجدات عليها، على نحو ربما يجيز اعتباره جيل الأزمة، وليس مجرد جيل فى أزمة. أنها الأزمة التى يتطلب فهمها توافر أكبر قدر ممكن من الجدية والعناية والتدقيق، فى وقت صار "التفريط" سمة ملازمة لاداننا وأصبح التبسيط المخل لصيقاً بتناولنا لأكثر المشكلات تعقيداً.

ولا غرابة، والحال هكذا، اذا غاب عنا أننا لسنا أمام أزمة جيل من الأجيال، وإنما نحن ازاء جيل الأزمة التى تراكمت روافدها وتشعبت أبعادها على مدى ثلاثة عقود على أقل تقدير. ولذلك لم تعد الأزمة التى يواجهها الجيل الجديد محددة واضحة المعالم على نحو ما كانت عليه بالنسبة إلى أجيال سابقة.

كانت أزمة جيل السبعينات مثلاً، وما زالت إلى حد كبير، سياسية بالأساس: أزمة مشاركة لم يساهم التحول إلى التعددية المقيدة فى حلها ولا فى استيعاب السواد الأعظم من هذا الجيل فى مؤسسات النظام السياسى.

وكانت أزمة قطاع واسع من جيل الثمانينات اقتصادية بالأساس: أزمة الحصول على فرص عمل ملائمة فى مرحلة تحول اقتصادى - اجتماعى لم تكن مشكلة البطالة هى الافراز الوحيد لها، وإنما تراجع القواعد والمعايير الموضوعية فى اطار من تخلخل القيم وتعميم الفساد.

وتوأكّد ذلك مع استمرار أزمة المشاركة، وإن قلت حدتها نسبياً بالنسبة إلى جيلى الثمانينات والتسعينات لسببين كبيرين على الأقل: أحدهما اقترن باشتداد صعوبة الظروف المعيشية التى استحوذت على الاهتمام الأكبر واستنفذت الجهد والوقت. والآخر ارتبط بانكشاف الواقع المرير للتجربة الحزبية.

صحيح أن قطاعاً من هذا الجيل، ومن الجيل التالى أيضاً، سعى إلى تعويض ذلك بالمشاركة من خلال النقابات المهنية قبل أن يتعرض أهمها للتجميد، أو عبر جمعيات أهلية اقترن صعودها بتشجيع مؤسسات أجنبية لها دعماً لمفهوم المجتمع المدنى. غير أن القطاع الأوسع من هذين الجيلين ظل مأزوماً مسدوداً أمامه سبل المشاركة فى الحياة العامة. ولم يكن اتجاه جزء صغير منه إلى التطرف والإرهاب.

والآن، يشب جيل جديد يجد نفسه أمام تداعيات الأزمات التى واجهت أجيالاً سابقة، وقد تراكمت لتخلق حالة من عدم اليقين وفقدان الثقة فى المستقبل، رغم التحسن النسبى الذى حدث فى النظام الاقتصادى. ولكنه تحسن اقترن بتعميق الفجوة الطبقيّة، وتدهور فى ضوابط السلوك الاجتماعى، واختلال فى نظام القيم، وتردى فى مستوى التعليم.

وهو، إلى ذلك، الجيل الأكثر تأثراً حتى الآن بالفجوة الطبقيّة الآخذة فى التوسع. ولعل هذا يفسر التباين الشديد فى مشكلاته على خلفية التناقض الاجتماعى بين الفئات الأكثر فقراً وحرماناً وتلك الأوفر ثراءً وجاهاً... بين أطفال الشوارع البؤساء من ناحية، وأبناء الأغنياء الجدد المتخمين من ناحية أخرى. وبين هؤلاء وأولئك، يقبع أبناء الطبقة الوسطى التى تعاني شرائحها الدنيا ظروفها صعبة.

ورغم استحالة احصاء عدد أطفال الشوارع، تدل المؤشرات المتوافرة على أنهم فى ازدياد رغم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة الخطرة، التى تتعامل معها غالباً من زاوية ما تمثله من تهديد للمجتمع. ونادراً ما نلتفت إلى طبيعة الأزمة التى تفرضها، أو نقر بأن هؤلاء الأطفال هم ضحايا لمجتمع نخاف عليه منهم، وليسوا شياطين صغاراً هبطوا علينا من كوكب آخر.

ولا ينبغي أن نجزع، أنن، حين تتنامى لديهم ميول عدوانية نائمة على المجتمع، أو اذا صار بعضهم وقوداً جديداً لجماعات الإرهاب. ولكن الأرجح أن يتركز خطرهم الأكثر احتمالاً فى مجال العنف الجنائى، الذى يجتذب كذلك قطاعاً من أبناء الأثرياء الجدد تستهويهم ممارسات اصطلاحنا على تسميتها بالبلطجة